



الفصل التشريعي الأول  
دور الاتعداد العادي الثاني

تقرير لجنة الصحة والسكان  
عن الاقتراح برغبة المقدم من  
النائب الدكتور محمد محمد الشيخ  
بشأن

التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها أثار مميته على الإنسان

السيد المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة.. وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير لجنة الصحة والسكان، عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب د/ محمد محمد الشيخ، بشأن "التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها أثار مميته على الإنسان"، برجاء التقضل بعرضه على المجلس الموقر.  
وقد اختارنى مكتب اللجنة مقررًا أصليًا، والسيد الأستاذ الدكتور/ محمد الشيخ مقررًا احتياطيًا، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

رئيس اللجنة

التاريخ: ٢٠٢٢/٤/٣

أ.د. محمد جزر

د. محمد جزر

**تقرير لجنة الصحة والسكان  
عن الاقتراح برغبة المقدم من  
النائب الدكتور محمد محمد الشيخ  
بشأن**

**التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب  
ولها آثار مميّنة على الإنسان**

أحال السيد المستشار رئيس المجلس يوم الأحد الموافق ٥ من ديسمبر سنة ٢٠٢١ - الاقتراح برغبة المقدم من النائب الدكتور محمد محمد الشيخ، بشأن "التصدي لظاهرة الإعلان من منتجات طبية ليس لها علاقة بالطب ولها آثار مميّنة على الإنسان"، وحيث أنه من الموضوعات التي تدخل في اختصاص اللجنة. عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢١، وحضر جانب منها ممثلاً عن الحكومة السادة:

**من هيئة الدواء المصرية:**

- أ.د/ تامر محمد عصام  
رئيس هيئة الدواء المصرية
- الممستشار الدكتور/ محمد الدمرداش  
نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار القانوني للهيئة
- السيدة الدكتورة/ رشا زيادة  
مساعد رئيس الهيئة لشئون التطوير الفني وتنمية القدرات

بعد أن اطلعت اللجنة على نصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ذات الصلة، واستعرضت الاقتراح برغبة، وبعد أن استمعت اللجنة إلى مناقشات السيد النائب مقدم الاقتراح وردود السادة ممثلي الحكومة ومداخلات السادة الأعضاء، تورد اللجنة تقريرها عن الاقتراح برغبة على النحو التالي:

**أولاً: مقدمة:**

في إطار حرص الدولة على صحة وسلامة المواطن المصري وضمان حصوله على دواء آمن وفعال وذو جودة عالية بسعر مناسب، وانطلاقاً من المبادرات الرئاسية التي تقوم بالدور التوعوي الصحي لمواجهة المشكلات الصحية في المجتمع المصري، ويأتي هنا دور هيئة الدواء المصرية كجهة تختص بالرقابة على مواد التسويق والإعلان عن المستحضرات والمستلزمات الطبية في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي سواء كانت تلك الإعلانات مقروءة أو مسموعة أو مكتوبة أو مرئية، خاصة وأن هناك خطورة من عرض منتجات لا علاقة لها بالطب أو العلم على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض القنوات الفضائية وهذا يعد استغلالاً لحاجة المرضى بل من الممكن أن تتسبب في كوارث وآثار مميّنة على المريض،

حيث تكمن هذه الخطورة في إمكانية التداخلات بين الأصناف المتعددة دون قياس الجرعات الآمنة المستهدفة، وفاعلية العقار نفسه، والآثار الجانبية المترتبة على الاستخدام، مما يجعلها غير آمنة على صحة المواطنين، وتسبب الوفاة في بعض الأحيان.

لذا فإن هذا الاقتراح يأتي في إطار قيام اللجنة بالدور المنوط بها في مواجهة كافة التحديات الصحية التي تواجه المجتمع المصري، ومن بينها ظاهرة الفوضى الإعلانية عن كافة المنتجات الطبية والتي تتعلق بصحة المواطن المصري.

### **ثانياً: رأى السيد النائب مقدم الاقتراح:**

أكد السيد النائب الدكتور/ محمد الشيخ أن الاهتمام بالرعاية الصحية هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمواطن المصري طبقاً للدستور في المادة رقم (١٨) والتي تنص على أن لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة وتخضع جميع المنشآت الصحية والمنتجات المواد ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وفي ظل اهتمام الدولة بمنظومة التأمين الصحي الشامل. ومن تلك الأسباب ظاهرة تداول بعض الأدوية التي ليس لها علاقة بالطب أو العلم على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلان التي تستغل حاجة المرضى للعلاج مما يسفر عن كوارث صحية وآثار مميتة على المرض، خاصة على أدوية المفاصل، وعلاج السكري، والتخسيس وبعضها تدعى أن هناك أنواع معينة من الأدوية تشفى جميع الأمراض لكونها تجعل المريض يترك أدويته التي يصفها له الطبيب، بل الأمر يسئ للمنظومة الصحية بالكامل.

فقد وجدنا بعض الزائرين لمصر من الدول العربية يطلبون هذه المنتجات مما يتسبب في الإساءة لسمعة الدواء المصري بالخارج، وأيضاً وجدنا بعض التطبيقات الإلكترونية، وتقوم بإرسال الأدوية للمرضى وليس لهذا أي صلة بالصيدليات في مصر، والتي أصبحت منصة لتداول الأدوية المقلدة والمغشوشة، ولا يتوقف الأمر عند هذا ولكن هناك ظواهر خطيرة يتم ممارستها في سوق الدواء في مصر تؤثر بشكل كبير على صحة وسلامة المواطنين مثل تداول أدوية مغشوشة معبأة فيما يسمى مصانع بير السلم مثل ضبطينات بودرة السيراميك المعبأة في كبسولات، وهذه الظاهرة منتشرة في عدة محافظات مثل القاهرة، والشرقية، والدقهلية خاصة مدينة نبروه، أما بالنسبة لإعادة تدوير الأدوية المنتهية الصلاحية فهي ظاهرة خطيرة، ويجب التخلص التام من تلك الأدوية حتي لا يتم إعادة تدويرها مرة أخرى، وأيضاً التصدي لظاهرة جلب الأدوية المغشوشة والمقلدة من الخارج بطرق غير شرعية والتي تشبه إلى حد كبير العبوات الأصلية خاصة في أدوية الأورام والأدوية مرتفعة الثمن وتعتبر مصر من أعلى نسب تداول الأدوية المغشوشة في العالم.

علماً بأنه قد صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧ والذي يتصدى لهذه الظواهر ووضع الأسس الخاصة بتنظيم الإعلان عن المنتجات الطبية والصحية، واستبشرنا خيراً بقرب صدور اللائحة التنفيذية والتي

لم تصدر حتى الآن، على الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات منذ صدور القانون مما يؤدي ذلك إلى مزيد من الانفلات في تلك الممارسات ومزيد من ضحايا الباحثين عن الشفاء.

لذا اقترح سيادته ضرورة وجود خطة لدى هيئة الدواء المصرية لمواجهة فوضى بيع الأدوية عبر التطبيقات الإلكترونية ووضع ضوابط للحفاظ على صحة المواطنين.

### **ثالثاً: رأى السادة أعضاء اللجنة:**

أشاد السادة النواب بقيام هيئة الدواء المصرية باندور المنوط بها في توفير الأدوية خلال فترة جائحة فيروس كورونا، مع تحفظهم على عدم استفادة الهيئة من الفترة الانتقالية في تجهيز المقرات بالبنى التحتية اللازمة، كما أنها لم تضع خطة لاستيعاب أعداد أكثر من شباب الصيادلة وتدريبهم على أعمال التفيتش الصيدلي لتسيير أعمال الهيئة في أسرع وقت ممكن، مع التأكيد على ضروري تقنين صرف الأدوية إلا بالوصفة الطبية (الروشتة) خاصة المضادات الحيوية.

وطالب بعض الأعضاء السيد النائب مقدم الاقتراح برغبة، بضرورة متابعة هذا الموضوع وموافاة اللجنة بكل المستجدات وإذا تم ملاحظة أي تقصير فيجب تقديم هذا الاقتراح مرة أخرى واستدعاء ممثلي الحكومة لمتابعة مستوى التنفيذ على أرض الواقع.

وأقترح السادة الأعضاء أن يتم من خلال هيئة الدواء المصرية تقنين وتحديد بعض الأنواع من الأدوية التي يتم ترويجها وتداولها على المواقع الإلكترونية بحيث يكون مقتصر على ما يمكن تداولها حتى يسهل الرقابة عليها.

### **رابعاً: رأى السادة ممثلي الحكومة:**

أوضح رئيس هيئة الدواء المصرية أنه تم الاستفادة من الفترة الانتقالية قدر المستطاع، ولكن نظراً لمواجهة متطلبات جائحة فيروس كورونا، كان الأمن الدوائي المصري من أولويات هذه الفترة، وأنه نم التصدي لبعض الإعلانات المروجة لوصفات لا علاقة لها بالطب من خلال إدارة الرصد الإعلامي ومنصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع المباحث، وتم رصد العديد من المخازن غير المرخصة وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها، وتعمل الهيئة جاهدة للحد من الممارسات الخاطئة، من خلال تغليظ العقوبات على مرتكبي مثل هذه الجرائم حتى تكون رادعة.

أما بالنسبة لتقنين صرف الأدوية إلا بالوصفة الطبية (الروشتة) هو موضوع شائك لكونه يتعلق باقتصاديات المواطن المصري البسيط الذي لا يستطيع تحمل تكلفة كشف الطبيب والدواء في آن واحد، وقريباً سوف يحل هذا الأمر بعد تعميم منظومة التأمين الصحي الشامل على مستوى الجمهورية.

**وقد أوضح سيادته** أنه يتم سد الفراغ الناشئ عن نقل بعض صلاحيات وزارة الصحة الى الهيئة تدريجياً من خلال بندب دفعات متتالية لسد الفراغ الموجود بإدارة التفتيش الصيدلي بالهيئة، وقد تم ندب أول قائمة وعددها ٤٤٠ وهناك قائمة ثانية بعدد ٢٥٠ وجرى إعداد قائمة ثالثة حتى يتم التوازن في إدارة التفتيش الصيدلي بشكل جيد، وأن الهيئة تسير في هذا الإطار بمعدل زمني مناسب طبقاً لإجراءات واحتياجات الجهات الأخرى وطبقاً لحاجة العمل ومدى موافقة الجهات الأخرى على الندب من عدمه، وأن من تم استبعاده من قوائم الندب كان بسبب عدم استغنائهم للشروط المحددة لإدارة التفتيش الصيدلي وذلك وفقاً للأحكام القضائية الصادرة بهذا الخصوص، كما أن الهيئة تعمل على التنسيق مع وزارة التنمية المحلية لتوفير مقرات مناسبة لتغطية المحافظات التي لا يوجد بها مقرات للهيئة، وأنه سوف نشهد تطوراً ملحوظاً في أداء الهيئة خلال الفترة القادمة.

**مؤكداً** أنه بالنسبة للإعلانات الطبية على المواقع الإلكترونية أن الهيئة ليس لها سلطة التعامل مع هذه المخالفات، وما تختص به فقط كجهة تنفيذية هو إبلاغ الجهات المختصة عن هذه المواقع والإعلانات من خلال إدارة الرصد الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي التي تتعاون مع المباحث والجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وأن الهيئة قامت بتدشين منصة إلكترونية (برومات) لميكنة إجراءات إصدار الموافقة على مواد التسويق والإعلانات الطبية لتقنين وتنظيم ممارسات التسويق والإعلان في هذه الشركات.

#### **خامساً : رأى اللجنة:**

بعد أن استمعت اللجنة إلى المناقشات المُستفيضة من السادة الأعضاء وممثلي الحكومة عن وزارة الصحة والسكان، وهيئة الدواء المصرية، استقرت اللجنة إلى أهمية الموضوع المطروح عليها نظراً لارتباطه بالصحة العامة للمواطنين.

#### **ولذا، فإن اللجنة توصي بالآتي:**

- تفعيل القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧ المنظم للإعلان عن المنتجات الصحية ولائحته التنفيذية في ٢٣ يناير ٢٠٢٢ لمنع فوضى الإعلانات المضللة حفاظاً على حياة وسلامة المواطن المصري مع متابعة ورصد تلك المخالفات من قبل الجهات المنوط بها التصدي للإعلانات المروجة لوصفات لا علاقة لها بالطب من خلال إدارة الرصد الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي بالتعاون مع

- المباحث، لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها، وكذلك سرعة ندب المفتشين من وزارة الصحة للوقوف على ضبط السوق الدوائي في مصر ووضع جدول زمني لضمهم إلى هيئة الدواء المصرية.
- ضرورة أن تولى هيئة الدواء المصرية الأهمية القصوى لحل مشاكل تصنيع الدواء خلال الفترة القادمة لزيادة حجم صادرات مصر من الأدوية.
  - صرف بعض الأدوية الهامة من خلال وصف طبي، خاصة المضادات الحيوية للحفاظ على الأمن الصحى للمجتمع ونشوء سلالات ميكروبية عنيدة ومقاومة للمضادات الحيوية نتيجة الاستخدام العشوائى لهذه الأدوية.
  - أهمية تفعيل دور المنصة الإلكترونية (برومات) لسرعة ميكنة إجراءات إصدار الموافقة على مواد التسويق والإعلانات الطبية لتنظيم ممارسات التسويق وضمان مراجعتها لتتماشى مع الممارسات الدولية.

**وبناء على ما تقدم فإن اللجنة، ترفع تقريرها إلى المجلس الموقر، وترجو الموافقة على ما انتهت إليه من توصيات.**

**رئيس اللجنة**

تحريراً في: ٢٠٢٢/٤/٣

**أ.د. محمد جـزر**

**د. محمد جـزر**